

# الأزمات تدفع تركيا إلى التطبيع مع فرنسا

## أنقرة تعلن خارطة طريق لتسوية الخلافات مع باريس

يؤشر إعلان تركيا عن خارطة طريق لتطبيع العلاقات مع فرنسا على تغيير دراماتيكي في سياسات أنقرة الخارجية، في خطوة يرى فيها مراقبون إعادة تموضع فرصتها المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة.

● أنقرة - دفع توقيع دول عربية اتفاقات سلام مع إسرائيل ووصول جو بايدن إلى البيت الأبيض، النظام التركي إلى مراجعة سياساته العدائية الإقليمية والدولية لتفادي عزلة باتت متنامية في الخارج ومقلقة في الداخل مع انسحاب الحلفاء واتساع هوة الخصوم.

ويسعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى تطبيع علاقات بلاده مع كل من إسرائيل التي بات يخطب ونها بعد قطع العلاقات معها في 2018، وفرنسا التي تقود جبهة مناوئة لأجنداته.

وأعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، الخميس، أنه اتفق مع نظيره الفرنسي جان إيف لودريان على خارطة طريق لتطبيع العلاقات بين البلدين، في خطوة تعكس مخاوف تركية متنامية من متغيرات إقليمية ودولية تدفع ببلاده إلى الهامش وتهدد مصالحها في ظل تعثر الاقتصاد التركي. وقال جاويش أوغلو إن تركيا وفرنسا لا تعارضان بعضهما بشكل قاطع، مضيفاً أن "تركيا لا تريد أبداً أن تكون لها علاقات سيئة مع أي دولة، وإذا كانت فرنسا صادقة في هذه القضية فإن تركيا مستعدة لتطبيع علاقاتها معها". وأشار إلى أن الاتصال الأخير بلودريان كان مثمراً للغاية، وأنهما اتفقا على خارطة طريق لتطبيع العلاقات بين بلديهما، دون ذكر المزيد من التفاصيل.

**المتغيرات الإقليمية والدولية أجبرت أنقرة على تخفيف لهجتها لاستمالة باريس بعد أن أصبح الصدام رهان خاسر**

ويرى مراقبون أن قيادة باريس لحملة فرض عقوبات أوروبية على تركيا جعلت النظام التركي يدرك أن الدول في صدام مع فرنسا رهان خاسر في وقت



أردوغان مجبر على تغيير المسار

تدعم التقاسم العادل للثروات في شرق المتوسط، مضيفاً "الآن أمامنا فرصة أخرى للحوار تتيح التعاون بين جميع دول حوض شرق المتوسط".

استطرد "تقترح تركيا تنظيم مؤتمر متعدد الأطراف حول شرق المتوسط، وأبلغنا الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل، بمقترحنا الذي يشمل جميع دول حوض المتوسط والدول التي لديها أنشطة في المنطقة وليس شرق المتوسط فحسب".

وسبق لتركيا أن قدمت تعهدات بتخفيف التوتر في شرق المتوسط والجلوس إلى طاولة المفاوضات مع أينا وقبرص، لكنها لم تلتزم بذلك، إلا أن متابعين باتوا مقتنعين بأنه لا خيار لأنقرة في ظل المتغيرات الجيوسياسية المتسارعة إلا الهدئة واستمالة خصومها.

الرسوم كاريكاتيرية للنبي محمد وخطابه ضد الانعزالية الإسلامية في فرنسا. وتشهد علاقات عدة دول في الاتحاد الأوروبي مع تركيا توتراً شديداً وخاصة حول الأزمة الليبية ومسألة الهجرة، فضلاً عن احتياطات النفط والغاز في شرق البحر المتوسط، حيث تتهم أنقرة باتباع سياسة توسعية وتجاهل التحذيرات الدولية المتكررة والتي يقابلها النظام التركي باستخفاف وتجاهل تام.

وتعكس الالهجة التصالحية التي جاءت على لسان وزير الخارجية التركية بشأن العديد من الخلافات العالقة مع القوى الدولية خاصة ملف شرق المتوسط، مخاوف أنقرة من تنامي عزلتها، ما يضر بمصالحها الاستراتيجية على المدى المنظور.

وحول قضية قبرص وشرق المتوسط، قال جاويش أوغلو إن تركيا

والأزمة التي اندلعت في ناغورني قره باغ بسبب تدخل أنقرة في الصراع، فضلاً عن قضية الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للنبي محمد.

وكادت تركيا وفرنسا أن تدخلتا في مواجهة في يونيو الماضي بعد أن حاولت بارحة حربية فرنسية تفتيش سفينة تركية للتأكد من الامتثال لحظر الأمم المتحدة لتوريد أسلحة إلى ليبيا.

وتدهورت العلاقات بين تركيا وفرنسا تدريجياً منذ العام الماضي، خصوصاً بسبب خلافات حول سوريا وليبيا وشرق المتوسط، ومؤخراً جراء النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم ناغورني قره باغ.

لكن التوتر تفاقم في أكتوبر عندما شكك أردوغان بـ"الصحة العقلية" لماكرون منهما إياه بقيادة "حملة كراهية" ضد الإسلام بسبب دفاعه عن حرية نشر

تعاين في البلاد من أزمات سياسية واقتصادية عميقة، الأمر الذي أجبر أنقرة على تخفيف لهجتها لاستمالة باريس.

وكانت فرنسا قد قادت مطلع ديسمبر جهود الاقتصاد الأوروبي لفرض عقوبات تمهيدية على تركيا، على أن يتم فرض عقوبات مشددة أكثر في مارس المقبل في ضوء التقييم الأوروبي لسلوك أنقرة في شرق المتوسط، حيث دأبت على إثارة التوترات مع كل من اليونان وقبرص في ما يتعلق بحقوق التنقيب عن النفط والغاز.

والخلافات بين البلدين متشعبة وتمتد إلى قضايا كثيرة، بدءاً من ليبيا ومناطق أخرى في الشرق الأوسط وصولاً إلى خلاف تركيا مع اليونان بشأن الحدود البحرية والتنقيب عن المحروقات في مياه شرق المتوسط،

وشهد طريق غرب البحر المتوسط انخفاضاً في عدد حالات العبور غير الشرعية بنحو 30 في المئة، لتصل إلى حوالي 17 ألفاً.

**إصلاح سياسة الهجرة الأوروبية لم يحدث فيها أي تقدم منذ أعوام، حيث يمثل توزيع اللاجئين أهم نقطة خلافية**

ومع ذلك، تضاعف عدد حالات العبور غير الشرعية على طريق وسط البحر المتوسط، الذي يشمل إيطاليا، ليصل إلى أكثر من 35500 حالة وارتفع بنحو 80 حالة



كورونا يعيق تدفق اللاجئين

## إندونيسيا تفرج عن إسلامي ذي صلة بتفجيرات بالي

● جاكارتا - أفرجت السلطات الإندونيسية الجمعة عن الزعيم الديني الإسلامي أبوبكر باعشير ذي الصلة غير المثبتة قضائياً بتفجيرات بالي في العام 2002، مستفيداً من قرار خفض مدة العقوبة الذي أثار غضباً.

ويعد باعشير (82 عاماً) الأب الروحي لتنظيم الجماعة الإسلامية المسؤولة عن الاعتداءات في بالي في أكتوبر 2002، والتي أودت بحياة 202 شخص بينهم العشرات من الأستراليين.

ورغم ذلك فقد أصر الرجل الإندونيسي من أصول يمنية دوماً على نفي أي تورط له في هذه الاعتداءات التي تعد الأعتداءات في تاريخ إندونيسيا، وتراجع القضاء عن إدانته بها عند استئناف الحكم لعدم كفاية الأدلة.

202 وحكم عليه في 2011 بالسجن 15 عاماً في قضية أخرى تتعلق في مساهمته في تمويل معسكرات تدريب لإسلاميين في إقليم أتشيه الإندونيسي.

استفاد من قرار خفض العقوبة بعدما رافع محاموه بخطر إصابته بفيروس كورونا في السجن في ظل تقدمه في العمر.

وقبل عامين، أثار توجهه مماثل للإفراج عن باعشير ردود فعل واسعة النطاق في إندونيسيا وأستراليا.

وترى سيديني جونز، المتخصصة في المسائل الإرهابية في جنوب شرق آسيا، أنه رغم عدم ثبوت أدلة عن تورطه المباشر في التفجيرات التي طالت الملاهي الليلية في بالي، فإنّه في الحد الأدنى أعطى إشارة تنفيذ العملية. وأيدت اعتقادها بأنه "سيفلق ترحيباً حاراً من أنصار

وتقترح المفوضية الأوروبية الخروج عن هذا المبدأ بشكل مرحلي خلال الأزمات، على أن يتم توزيع طالبي اللجوء على دول الاتحاد الأوروبي، لكن دولا مثل المجر وبولندا تعارض بشدة هذه الخطة، مدعومة من النمسا، فيما تطالب إيطاليا على العكس بنظام توزيع دائم.

ويراد آلية التوزيع الآلي التي طالبت بها بإلحاح إيطاليا متهمه شركاءها بعدم دعمها في مواجهة تدفق المهاجرين، أن تكون مؤقتة في انتظار إعادة التفاوض على اتفاق دبلن، الذي يوكل التعاطي مع طلبات اللجوء إلى البلد الذي يصل إليه المهاجر.

واعتبرت هذه القاعدة ظالمة لأنها تضع، لأسباب جغرافية، عبء الاستقبال على إيطاليا واليونان وإسبانيا ومالطا، البوابات الرئيسية لدخول المهاجرين إلى أوروبا.

وتريد المفوضية الأوروبية تعديل نظام اللجوء الذي يعاني من ضغوط كبيرة بسبب تدفق المهاجرين، في خطوة تتطلب دعماً من غالبية الدول الأعضاء بالاتحاد وكذلك غالبية أعضاء البرلمان الأوروبي.

إلا أن مجموعة فيسغراد (بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا) التي تحظى في موقفها بدعم من فيينا ترفض مقترحات المفوضية الأوروبية، بينما ترى روما وأثينا اللتان تطالبان على غرار البرلمان الأوروبي بتقاسم أعباء الاستقبال بشكل دائم وليس في فترات الأزمات أن هذا الإجراء جيد لكنه غير كاف.

## الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا تسجل أكبر انخفاض منذ 2013

في غرب البلقان ليصل إلى ما يقرب من 27 ألفاً.

ولا تزال الحكومات الأوروبية تسعى للتوافق على نظام جديد للهجرة، بدل نظام دبلن القائم الآن، لتجنب المساومة والانتهاكات المتبادلة في كل مرة يتجه فيها قارب شمالاً حاملاً مهاجرين إلى أوروبا بحثاً عن لجوء.

ولم يحدث أي تقدم تقريبا في إصلاح سياسة اللجوء والهجرة الأوروبية منذ أعوام، حيث يعد توزيع اللاجئين هو النقطة الخلافية بين الدول الأوروبية، فهناك دول مثل المجر والتشيك والنمسا وبولندا ترفض تماماً استقبال أشخاص بشكل لزم، فيما تؤيد إيطاليا واليونان وفرنسا وألمانيا مقترحا بحصول جميع دول الاتحاد الأوروبي على حصة ثابتة من اللاجئين، حتى النظر في تعديل نظام دبلن لتقاسم أعباء المهاجرين.

ولسنوات، اتهمت دول جنوب الاتحاد الأوروبي بقية أعضاء الكتلة بالافتقار إلى التضامن حيث يرفض الكثيرون الحصول على حصة ثابتة من بعض عشرات الآلاف من المهاجرين، الذين يصلون إلى الاتحاد الأوروبي عبر البحر المتوسط كل عام، فيما تعتبر فيينا وبودابست وبراغ من بين العواصم التي تعارض إعادة توزيع إزامية للحصص.

وفي الوقت الحاضر، ينص ما يسمى بنظام دبلن على أنه يجب على طالبي اللجوء تقديم طلباتهم في الدولة التي يصلون إليها أولاً في الاتحاد الأوروبي، وهو نظام يضع اليونان وإيطاليا وإسبانيا ومالطا تحت ضغط كبير.

202 شخص لقوا حتفهم في تفجيرات بالي بينهم العشرات من الأستراليين

وكان الكثير من المتورطين في الإعداد للتفجيرات وتنفيذها قد أعدموا أو قتلوا في اشتباكات مع القوات الإندونيسية. وخاضت إندونيسيا مواجهة طويلة مع الإرهاب محلي المنشأ، وخاصة تنظيم الجماعة الإسلامية الذي أعلن مسؤوليته عن تنفيذ 11 هجوماً خلال الفترة ما بين عامين 2000 و2010، بالإضافة إلى تفجير بالي في 2002.

ومن خلال التجنيد والتدريب والتلقين والدعم المالي والروابط التشغيلية، اتضحت العلاقة التنظيمية بين الجماعة الإسلامية وجماعات مسلحة أخرى مثل تنظيم القاعدة وجماعة أبوسيف والجهة الإسلامية لتحرير مورو.